

نبيل الجرباني قاد العناصر التي كانت تطلق النار من وسط المسيرة

استقدام مسلحين من مأرب والجوف ونقل جثث من أرحب ومستشفى جامعة العلوم إلى ساحة الجامعة لعرضها بالقنوات الفضائية على أنها لقتلى في مسيرة أمس



حميد الأحمر وعلي محسن استقدا مسلحين من مأرب والجوف للمشاركة في جريمة أمس

أفراد من الفرقة الأولى كانوا يطلقون النار على المتظاهرين من الخلف بأسلحة مختلفة

مليشيات الإصلاح وحميد الأحمر والفرقة أطلقت النار على المواطنين والمتظاهرين لاستغلال دمائهم سياسياً وإعلامياً

سيارة رقم (3989) نقلت جثث قتلى «الإصلاح» الذين لقوا مصرعهم في الاعتداءات على المعسكرات بأرحب إلى ساحة الجامعة

مليشيات الإصلاح وحميد الأحمر تحتك بالمواطنين وتطلق النار عشوائياً على مساكنهم بهدف استفزازهم واستدراجهم إلى مربع العنف

سبغاء / متابعات : أكدت مصادر مطلعة بن حميد الأحمر وقيادات من حزب التجمع اليمني للإصلاح «الإخوان المسلمين» و أحزاب المشترك وبالتنسيق مع المنشقين في الفرقة الأولى مدرع قاموا بتحريض المعتصمين أمام جامعة صنعاء ودفنهم للقيام بمسيرات مسلحة لاحتفام المنشآت العامة والخاصة ونهبها في حي الزراعة وياب القاع وأحياء أخرى بالعاصمة صنعاء، في الوقت الذي كان حميد الأحمر وتلك القيادات في حزب الاصلاح والفرقة قد أوعزت إلى المليشيات التابعة لها بما في ذلك عدد من القناصين بالانتشار وسط المتظاهرين واعتلاء أسطح المباني التي من بينها المباني التابعة لجامعة صنعاء وعمارات تابعة لقيادات بحزب الإصلاح للاعتداء على المشاركين في تلك المسيرات واستهداف المواطنين في تلك الأحياء وأفراد الأمن.

ووفقاً لما أكده شهود عيان فقد قامت المليشيات المسلحة التابعة لحزب الاصلاح والفرقة الأولى مدرع وجامعة والإصلاح النار بكثافة على المتظاهرين المشاركين في تلك المسيرات وعلى أفراد الأمن والمواطنين لسفك الدماء بهدف توظيفها سياسياً وإعلامياً في إشغال الحوار والجهود الوطنية والإقليمية والدولية للخروج من الأزمة الحالية سلمياً وتوجيه الاتهامات لأجهزة الأمن لتضليل الرأي العام.

وقامت مليشيات الإصلاح وأولاد الأحمر والفرقة الأولى مدرع بالاعتداء على محطة الكهرباء في القاع وأشعلت النيران فيها بالقاء زجاجات حارقة عليها .

وتزامن ذلك مع قيام قناة سهيل التابعة لحميد الأحمر باستخدام صور جثث قتلى مليشيات حزب الاصلاح الذين لقوا مصرعهم مؤخرًا في اعتداءات على معسكرات القوات المسلحة في منطقة أرحب وعرضها على أنها لقتلى شاركوا في مسيرات أمس..

وأكدت المصادر وشهود العيان أن سيارة إسعاف تويوتا حبة ونصف تحمل الرقم (3989) جيش تابعة للفرقة الأولى مدرع وصلت الى المستشفى الميداني بساحة الجامعة وهي تحمل عددا من جثث قتلى الإصلاح والمليشيات المسلحة التابعة للفرقة الذين لقوا حتفهم أثناء مشاركتهم في القتال بمنطقة أرحب ضد القوات المسلحة والمواطنين الأبرياء .. فيما قام مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا التابع لقيادات من حزب الاصلاح من جانبه بتعزيز المستشفى الميداني في ساحة الجامعة بجثث مخفية الملامح لتضويرها وعرضها على قناة سهيل والقنوات الفضائية الأخرى لإيهام الرأي العام بأن اصحابها قتلوا في مواجهات مع قوات الأمن خلال المسيرة.

وشهدت عربات مدرعة تابعة للفرقة الأولى مدرع وهي تطلق النار على قوات مكافحة الشغب وعلى المواطنين في جولة كنتاكي بشارب الزبير.

وأكدت مصادر أمنية أن المدعو نبيل الجرباني المسبق الأمني للإصلاح هو من قاد العناصر المسلحة التي أطلقت النار على قوات مكافحة الشغب والمواطنين من أوساط المسيرة.

وذكرت المصادر بأنه لم تكن بحوزة رجال

الشيخ القهالي يكشف عن معسكرات لمليشيا (الإصلاح) بالعاصمة

تحت مبرر حماية الثورة الشبابية، وهذا الأمر أزعجني، فالثورة الشبابية ليست بحاجة إلى حماية أحد لأنها قادرة على حماية نفسها .

وأضاف: "كان ذلك سبباً في تراخي عن فكرة الانضمام إلى الساحة، وفصلت وغيري من الشخصيات التي كانت تفكر في الالتحاق بساحة التغيير البقاء في حالة تأمل لما يحدث حتى تتبين لنا الرؤية عقب التحاق العديد من المشايخ والشخصيات العسكرية والشخصيات المعروفة بسجلها المهني غير النظيف في أجهزة الدولة".

وحول اتصالاته بأطراف المعارضة يقول: "اتصالاتي ب قادة أحزاب المعارضة لم تتوقف حتى الآن ولست من النوع الضعيف، فلدي القدرة على الحديث مع قيادات المعارضة والحزب الحاكم ومع الرئيس علي عبدالله صالح بنوع من الصراحة، كما أنني تلقيت اتصالات من قبل اللواء علي محسن الأحمر عبر وسطاء من الشخصيات البارزة حيث طلب مني الانضمام إلى الثورة فقلت لها إننا بحاجة إلى الاتفاق على التغيير السلمي على قاعدة الإجماع الوطني، وإذا كان اللواء علي محسن مستعد لهذا فلنعمل وثيقة وأنا مستعد لأن أكون أول من يوقع عليها، وقالوا لي سنذهب ونعرضها عليه ونعود اليك بالرد، لكنهم لم يعودوا مرة أخرى، وهو ما يعني أن اللواء علي محسن رفض ما طرحته عليه".



من الخارج، وكانت هذه الواقعة نهاية العلاقة بيني وبين القذافي .

لم أتسلم أموالاً من أحد

حول الاتهامات بتسليم ثمانين مليون ريال من النجل الأكبر للرئيس صالح العميد أحمد علي عبدالله صالح مقال التدبير لاغتيال العميد حميد القشبي، قائد اللواء 310 بعمران الموالي للثورة، يقول القهالي: "أتحدى من يقول ذلك إن يثبت ويقدم وثيقة واحدة تدل على أنني تقاضيت حتى عشرة رياتل من أي كان، فتاريخي السياسي معروف، ولم يحدث في حياتي السياسية إطلاقاً أن شاركت في اغتيال أي شخصية سياسية مهما كانت خصومتى معها وتاريخي نظيف ويدي ليست ملوثة بسرقة أموال غير القادرين على مواجهة التغيير أو الاجتماعية".

وبشأن اتصالات من أطراف منوثة للنظام لإقناعه بالانضمام إلى الثورة يؤكد القهالي: "التقيت العديد من مكونات ما يسمى الثورة الشبابية، ومن هؤلاء أربعون شخصية تحمل شهادة الدكتوراه، فطرحت عليهم فكرة إنشاء تحالف لقوى الشعب من أجل تحقيق التغيير السلمي الملبي لتطلعات كافة أبناء اليمن، وكنت فعلياً ارتب لدخولي وانضمامي إلى ساحة التغيير لكنني فوجئت بانضمام اللواء علي محسن الأحمر والشيخ صادق الأحمر

وهو تفويض ليس فيه لبس ونهائي ونائب الرئيس شخصية معروفة لدى كل أطراف العمل السياسي، سواء بتاريخه النضالي أو نزاهته وثقافته السياسية العالية، فما الذي يخيف أحزاب المعارضة لأن تجلس جميعاً إلى طاولة حوار كي نناقش الآلية التي ننفذ من خلالها المبادرة الخليجية؟ إذ لا ينفذ أي مشروع صغير أو كبير إلا وفق آلية تنفيذية قابلة للتطبيق".

وعن التذاعبات التي قد تنجم عن رفض المعارضة مبادرة الرئيس صالح يؤكد القهالي أن "رفض المعارضة لقرار التفويض والدعوة إلى الحوار حول اليات نقل السلطة معنا أنها قررت المحض باتجاه التصعيد الثوري، وعملياً أعلنت عن ذلك بتشكيل المجلس الوطني، والتصعيد الثوري قد يأتي بتغيير ثوري على قاعدة الإلغاء والإقصاء والمنتصر والمهزوم، وقاعدة العودة إلى الاتجاه السياسي الواحد لأن التغيير الذي سيأتي على قاعدة المنتصر والمهزوم ليس في مصلحة الشعب، وأنا مع التغيير السلمي الذي يليب مصلحة كافة قوى الشعب ويحقق بناء الدولة المدنية الحديثة ويعزز المسار الديمقراطي ويحافظ على الوحدة ويوفر الأمن والاستقرار والمواطنة المتساوية والتنمية الشاملة والعدالة".

ويقول: "اليمين اليوم بحاجة إلى إقامة الحكم المحلي كامل الصلاحيات الذي يزيل الفساد الإداري والمالي والرشوة والمحسوبية وبناء الدولة اليمنية الحديثة".

الخشية من حرب أهلية

وعن خشيته من اقتراب اليمن من الانزلاق إلى منحدر الحرب الأهلية يشير الشيخ مجاهد القهالي إلى أن "هناك من لا يريد الحل السلمي أو السياسي ويسعى إلى الحسم العسكري، وهذا الوضع ليس في مصلحة أحد، وسيضيف جراحات جديدة إلى الشعب الذي عانى الحروب وويلاتها، اليمن بحاجة اليوم إلى إزالة آثار الصراع السياسية والحزبية، وليس إضافة صراعات جديدة، ومن يفكر في الحسم العسكري سيكون مخطئاً، فهذا الحل ليس مقبولاً، فاليمين لا يمكن أن يقبل بالشرعية الثورية على حساب لمختلف القوى السياسية والاجتماعية كشرط من شروط تحقيق الوحدة اليمنية، وأجرى حوارات واسعة النطاق قبيل ذهابه إلى عدن للالتقاء برئيس الشطر الجنوبي آنذاك سالم ربيع علي، اللذين اتفقا على الوساطة والاعتدال كأساس لقيام دولة الوحدة اليمنية، وكنت معه في القيادة، وكان الرئيس علي عبدالله صالح معنا في هذه القيادة".

وأضاف: "بالنسبة لي انطلق في كافة مواقف السياسية السابقة أو الراهنة من قناعاتي الشخصية ورؤيتي المستقلة، وأتذكر أنه قبيل اندلاع حرب صيف 94 جاء إلى منزلي مؤيد من الزعيم الليبي معمر القذافي اسمه سليمان الشحوي وطلب مني الوقوف إلى جانب حزب المؤتمر الشعبي العام ضد الحزب الاشتراكي اليمني، فرفضت هذا الطلب، وقلت له أنه لا يمكن أن أفق مع حزب المؤتمر الشعبي ضد الحزب الاشتراكي أو العكس، ولست الشخص الذي يقبل أن تملى عليه إماءات

سبغاء / متابعات :

قال القيادي البارز في حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الشيخ مجاهد القهالي، الذي يعد من أبرز الوجوه داخل قبيلة بكيل، ثاني كبرى القبائل اليمنية أن "المبادرة الخليجية وضعت النقاط على الحروف لحل الأزمة القائمة في البلاد، وتضمنت الحل الكفيلة بإخراج الشعب اليمني من أزمته الراهنة إلى بر الأمان، كونها اشتملت على خمسة محاور، تقضي بتشكيل حكومة ائتلاف وطني تمثل فيها كافة القوى والأحزاب والمنظمات الجماهيرية وانتقال السلطة من الرئيس إلى نائبه، وإجراء الانتخابات الرئاسية وإجراء الانتخابات النيابية على أساس النظام البرلماني، وقد صممت وصيغت وفق ما يتواءم ومصالح الشعب اليمني، ووضعت كافة الصلاحيات بيد الشعب ليختار من يضع ثقته فيه".

وعن مطالب المعارضة بنقل السلطة لإجراء سابق لبدء الحوار حول وضع الآليات التنفيذية للمبادرة وليس تفويض نائبه بصلاحيات رئاسية جزئية، أكد القهالي في حديث مع صحيفة "الخليج" الإماراتية أن "هناك إشكاليات في ما يتعلق بتنفيذ المبادرة من الناحية العملية، وتحديدًا ما يتعلق بالمدد الزمنية المحددة فيها، من بينها تحديد اسبوع كسقف زمني لتكثيف حكومة وحدة وطنية، فالاسبوع لا يكفي لاستكمال مثل هذا التشكيل، بالإضافة إلى المدد الزمنية المحددة لانتقال السلطة من الرئيس لثانته خلال شهر".

ويضيف القهالي: "هناك مجموعة من القضايا التي تهم كل أبناء الشعب اليمني ووردت بمقدمة بنود المبادرة والمتعلقة بإزالة حالة التوتر القائم في البلاد وتثبيت الاستقرار والأمن في كافة المدن وتهينة المناخات المواثية لتنفيذ بنود المبادرة، إذ يجب أن توضع كافة بنود المبادرة في الاعتبار ولا تكون هناك انتقائية بأن نأخذ ما نريد ونترك ما لا نريد".

وأشار إلى أنه "لابد من إعادة النظر في المدد الزمنية المحددة وفق ما هو محدد في قانون الانتخابات، سواء الرئاسية أو النيابية، فالمدد الزمنية المحددة في المبادرة الخليجية لا تتوافق مع المدد الزمنية المحددة في قانون الانتخابات، وهناك للأسف من يريد أن يمر على المبادرة مرور الكرام وليس مهتما بمستوى تنفيذ البنود".

وأضاف: "أنا من ضمن من أيد تنفيذ المبادرة، لكن يجب وضع الآلية التنفيذية الموضوعية والقابلة لتطبيقها على أرض الواقع أولاً بأول بحيث تكون المدد الزمنية كافية لتشكيل حكومة وطنية ولتهيئة الكاملة لانتقال السلطة في أجواء آمنة والوقت الكافي لإجراء انتخابات رئاسية، وإذا ما تم التوافق حول تعديل هذه الآليات التنفيذية فيمكن القول إن اليمن سيمضي إلى بر الأمان ومستقبل آمن، لكن إذا ما تم وضع الصعاب والعراقيل والاشتراطات المسبقة فإن هذا يعني وضع العراقيل أمام تنفيذ هذه المبادرة".

وأوضح القهالي أن "أحزاب المعارضة ترفض الحوار، مع أن الهدف من الدعوة إلى الحوار هو الاتفاق على الآليات التي تحقق نقل السلطة، لكن اشتراطها بنقل السلطة من الرئيس لثانته أولاً، يعد تجاوزاً لما تضمنته المبادرة التي لا تنص على النقل الفوري للسلطة قبل بدء أي حوار حول الآليات التنفيذية".

مبادرة أم مناورة

وتحدث القهالي عن تفويض صالح لثانته بإجراء الحوار مع المعارضة بالقول إن "التفويض بالصلاحيات جاء من الرئيس إلى اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام، ثم من اللجنة العامة إلى نائب الرئيس